وثيقة إعلان مبادئ للقوى الثورية المدنية من أجل وقف الحرب والعمل الوطني المشترك

فاعلات وفاعلون مدنيون سودانيون يتحدثون بصوت واحد

ديباجة:

هذه الوثيقة هي نتاج تحليل أكثر من ١٥ مبادرة وطنية، بما في ذلك أربع مبادرات تركزت على أوضاع النساء، بهدف التعامل مع واقع الحرب التي اندلعت في ١٥ أبريل وتبعاتها المروعة من قتل وتدمير وتهجير وتهديد لوحدة البلاد وسيادتها ونسيجها الاجتماعي. تم تقديم النسخة الأولى للوثيقة في اجتماع تحضيري لأصحاب المبادرات حضرته ٣٥ امرأة من إجمالي ٨٤ مشاركًا، في الرابع من يوليو ٢٠٢٣م، وذلك لتكون نسخة أولية للوثيقة ومدخلاً للحوار قابلة للإضافة والحذف والتعديل. بعد الاجتماع، قدم عدد من المبادرين والمبادرات اقتراحات أدت إلى تعديل النسخة الأولى وتطويرها من وثيقة توافقية إلى إعلان مبادئ. ونظرًا لأن الفاعلين الاجتماعيين ينحدرون من خلفيات فكرية وفلسفية متنوعة، فمن الطبيعي أن يكون هناك تباين في تعريف المشكلات وكيفية التعامل معها. ومن الأهمية بمكان أن يدرك الجميع أن هذه الوثيقة إعلان مبادئ وليست سدرة منتهى الغايات الوطنية، بل هي مدخل توافقي معقول للتعامل مع القضايا الكبرى الملحة على أسس مبادئ وطنية عليا. لذلك، من المؤكد أن هناك حاجة ماسة لإطلاق حوارات عميقة وبناءة حول قضايا الفيدرالية وطبيعة الدولة والمواطنة المتساوية وكيفية توزيع الموارد بشكل عادل بين أقاليم السودان. إن هذه القضايا تجد مكانها الطبيعي في المؤتمر الدستوري التأسيسي، والذي لن يتحقق دون توافق واسع النطاق. هدف هذه الوثيقة هو تحقيق شرعية توافقية تمكننا من وضع لبنات التأسيس في ظل ظروف انتهت فيها جميع أشكال الشرعية.

نعلن أدناه نحن الموقعون على هذه الوثيقة، وهم:

القوى المدنية المؤمنة بالتغيير المدني الديمقراطي ومبادئ وأهداف ثورة ديسمبر المجيدة، سواء كانوا نساءً أو رجالًا، أفرادًا أو جماعات، من خلفيات مهنية وفئوية واجتماعية متنوعة.

لجان المقاومة في المدن والقرى والأحياء، ومنظمات النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية في جميع أنحاء السودان، والتي استجاب أفراد متطوعين منها للحالات الطارئة الطبية وتوفير جميع الاحتياجات الإغاثية والإيواء والخدمات الأساسية منذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م.

الهيئات التي تم تشكيلها قبل أو بعد اندلاع النزاع المسلح، بواسطة رواد الفكر وأصحاب المبادرات، لتجنب الأزمة وتوحيد كلمة المدنيين لاستعادة مسار السودان نحو انتقال ديمقراطي بقيادة مدنية.

الأحزاب السياسية الوطنية التي عملت باستمرار على تعزيز الديمقراطية كمنهج وثقافة وجعلها نظامًا للحكم في البلاد، والتي تروج لتبادل السلطة بشكل سلمي كوسيلة وحيدة وفعالة.

الجمعيات المستقلة والأفراد الذين يتفقون على التفاهمات المذكورة في هذه الإعلان ويعملون على تنفيذ التوصيات والمطالب المشار إليها.

الجاليات السودانية والتنظيمات المهنية في دول المهجر المختلفة.

نؤكد في هذا اليوم الموافق 13 يوليو ٢٠٢٣م ما يلي:

أولاً: الفهم المشترك للأزمة الحالية في السودان

نتفق على أن السبب المباشر للحرب الدائرة الآن هو انقلاب القوات المسلحة والدعم السريع والحركات المسلحة على التحول المدني الديمقراطي. يعود ذلك إلى التنافس على السلطة لتحقيق مصالح ضيقة لمجموعات كانت تستفيد من النظام السابق.

إن انقلاب ٢٥ أكتوبر قطع الطريق أمام تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية وخلق الظروف التي تسمح لهذا التنافس على السلطة والنفوذ. تعود الأسباب البنيوية لهذه الحرب إلى تراكم المفاهيم الخاطئة في ممارسة السلطة، بما في ذلك التجربة القصيرة للانتقال التي شابها العديد من أوجه من القصور، وفي اختلالات توزيع السلطة والثروة وسوء إدارة التنوع في البلاد. هذا أدى إلى انتشار التمييز والإقصاء بناءً على النوع الاجتماعي والعرقي والجغرافي في تداخلاتها وتقاطعاتها المختلفة. لحل هذه المشكلات يتطلب تبني مقاربات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المزمنة التي أدت إلى الاقتتال وعدم الاستقرار في البلاد. إن أي محاولة لتحقيق سلطة مدنية ديمقراطية كاملة لا يُستبعد منها الطرفان المتحاربان، ستؤدي فقط إلى استمرار الأزمة وتجدد النزاعات في المستقبل.

ثانياً: المبادئ العامة

1. يُعطى الأولوية القصوى لوقف الحرب ووقف النزيف والمجازر الدموية الوحشية، وذلك بحماية المدنيين في النزاع المسلح بكافة فئاتهم وفئاتهن وفق قواعد القانون الدولي الإنساني (وتحديدا اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة ١٩٤٩م)، رجالًا ونساءً وأطفالًا، في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة ودارفور، وتوفير التدابير الصارمة لضمان سلامتهم. يجب ممارسة الضغوط والتعاون مع المجتمع الإقليمي والدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيقاد) وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتحقيق هذا الهدف وتطوير الآليات الفعالة لمراقبة وقف إطلاق النار ووقف العدائيات.

2. تُمثل هذه الحرب قمة فشل الدولة السودانية الحديثة، التي تفتقر إلى الأطر الدستورية المبنية على العدالة والمساواة وحقوق الإنسان. يُعتبر خوض الحرب في المناطق السكنية وبين المدنيين جريمة وفقًا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لذلك، فإن شعار "لا للحرب ومن أجل السلام والعدالة" لا يعني الحياد السلبي، بل يعني بشكل عملي تجريد الحرب من أي أشكال للشرعية. يعني ذلك أيضًا التصدي للروايات المشوبة بالتحيز من أي طرف في الحرب، ويعتبر إلغاء هذه الروايات انتصارًا للقوى المدنية وخطوة قريبة نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية.

3. يجب أن تتضمن أي حلول لوقف الحرب وإحلال السلام إقامة دولة مدنية ديمقراطية كاملة، تكون السلطة العليا فيها مستقلة و ملتزمة بمبادئ سيادة حكم القانون، ويجب أن يتم انسحاب الجيش وجميع القوات النظامية من السلطة المدنية والمشاركة السياسية والنشاط الاقتصادي والاستثماري بالكامل، مع ضمان عدالة توزيع الموارد وتخصيصها لرفاهية المواطنين، سواء كانوا رجالًا أو نساءً.

4. يجب أن تعتمد أي حلول على الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها على جميع أراضيها، وضمان تحقيق العدالة في جميع أشكالها في جميع أنحاء السودان. يمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع منهجيات تضمن حصول جميع المواطنين، بغض النظر عن مناطقهم في السودان، على حصة من الموارد والحق في العمل دون أي تمييز، وعلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الأمومة والطفولة.

5. يجب أن تتم أي حلول في إطار الحفاظ على استقلال وسيادة البلاد بشكل كامل، دون التبعية لأي محور أو دولة أخرى.

6. ينبغي أن يكون هناك جيش واحد قومي مهني محترف، بقيادة وطنية جديدة، ملتزم بمهامه في حماية الدستور في إطار الحكم المدني الديمقراطي. يجب استبعاد العناصر ذات الولاء السياسي من التشكيلة العسكرية، وينبغي أن يسمح للضباط والجنود المفصولين بالعودة، واستيعاب المؤهلين من قوات الدعم السريع والحركات المسلحة وفقًا لمعايير مهنية وموضوعية صارمة تتوافق مع المعايير الدولية للإصلاح الأمني والعسكري، بما في ذلك اعتبارات خاصة بدور المرأة في السلام والأمن.

7. يجب أن يشمل أي مشروع للعدالة الانتقالية مشاركة الضحايا والناجين، بما في ذلك برامج للحقيقة والمصالحة، مع ضمان عدم إغفال مبدأ المساءلة والتحقيق في جميع الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في هذه الحرب والحروب السابقة. يجب معالجة جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جرائم الإبادة والعنف الجنسي القائم على النوع، والتهجير القسري، ويجب الاستعانة بالهيئات الدولية المختصة لتشكيل اللجان الضرورية لتقصي الحقائق وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات والجرائم للمحاكمة العادلة سواء محليًا أو دوليًا.

8. يجب تعويض الضحايا والناجين الذين فقدوا ذويهم أو تعرضوا للعنف الجنسي أو تهجير أو تدمير منازلهم أو مصانعهم أو متاجرهم أو ممتلكاتهم.

9. يجب أن يكون الحفاظ على حياة وسلامة وأمن المواطنين السودانيين أولوية قصوى. يجب على الأطراف المتحاربة الالتزام بإعلان 11 مايو/أيار لحماية المدنيين في السودان، مع وجود آليات ملموسة لمراقبة الالتزام بهذا الإعلان وجميع عناصر القانون الدولي الإنساني المتعلقة به. يجب أن تكون المراقبة من قبل مراقبين سودانيين ودوليين. كما يجب على الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيقاد، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة (بأجهزتها المختلفة)، دعم هذه الجهود وتلقي التقارير. إذا لم تستجب الأطراف المتحاربة لمطالب وقف الحرب بشكل نهائي، فلن يكون هناك خيار سوى اللجوء إلى التدخل الإنساني الدولي لحماية المدنيين وفقًا للاتفاقيات والأعراف الدولية.

10. يجب إنشاء سلطة انتقالية تنفيذية في البلاد، تقوم على أساس التوافق الوطني العريض وتحكمها مبادئ سيادة حكم القانون والمساءلة والمشاركة الفعالة لكلا الجنسين، وفقًا لقانون عادل ومنصف. يجب التأكيد على مبدأ المحاسبة عن جميع الجرائم المرتكبة خلال فترة حكم الهوس الديني وما تلاه، استنادًا إلى أهداف ثورة ديسمبر المجيدة.

ثالثاً: الأهداف العامة

1. يجب تقديم الإغاثة العاجلة للمتأثرين بالحرب والنازحين واللاجئين والعالقين في المعابر وعلى الحدود مع الدول المجاورة، وإنشاء ملاذات آمنة لإيواء وحماية النازحين والنازحات من ويلات الحرب باستخدام كافة الوسائل الممكنة. يجب أن يُولَى اهتمامًا خاصًا بالنساء والفتيات اللاتي يشكلن العدد الأكبر من حالات النزوح. يجب على المنظمات المدنية السودانية أن تلعب دورها الكامل في هذا المجال بالتعاون مع الجهات الدولية والإقليمية التي تعمل في هذا المجال، وتذليل كافة الصعوبات والعقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك، مع مراعاة ربط المساعدات بخطط إعادة الإعمار والتنمية المستقبلية.

2. يجب أن يشارك المدنيون، سواء رجالًا أو نساءً، كطرف أصيل في مفاوضات وقف الحرب وتحقيق السلام، على أساس تشاوري بينهم بشأن العملية السياسية اللازمة لتحقيق الانتقال المدني الديمقراطي، وذلك في إطار عملية شاملة تمثل فيها كافة المجموعات المدنية، بما في ذلك المنظمات الشعبية ولجان المقاومة والجمعيات والمنظمات النسوية والمنظمات غير الحكومية المحلية ورجال الأعمال والمؤسسات التكنوقراطية.

3. يجب على المدنيين، سواء رجالًا أو نساءً، وضع خطط وبرامج لتأهيل وإعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والعمل على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ ذلك. يتم ذلك من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل كامل في خطط البناء والتنمية والإعمار.

4. يجب على المدنيين، سواء رجالًا أو نساءً، وضع رؤية مشتركة ومتفق عليها لرتق نسيج المجتمع وصولاً لسودان معافى بعد انتهاء الحرب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والعدلية على أسس جديدة تراعي العدالة في توزيع السلطة والثروة.

5. يجب على المدنيين، بكافة قطاعاتهم ودون تمييز بناءً على النوع الاجتماعي أو غيره، إعادة تصميم البنية الاقتصادية وابتكار نموذج اقتصادي يتناسب مع الواقع ويلبي احتياجات المواطنين، سواء كانوا رجالًا أو نساءً. يجب أن يساهم هذا النموذج في إخراج البلاد من دائرة النزاع والتخلف والاستغلال، ودفعها نحو دائرة النمو والتقدم والرفاهية. ويتطلب ذلك إدارة الموارد بناءً على أسس سليمة ومكافحة الفساد والاستغلال الجائر لمواردنا الطبيعية والمعدنية، ووضع خطة متكاملة للتنمية البشرية ورفع القدرات من خلال النظام التعليمي والتدريب التقني والمهني.

رابعاً: خطوات عملية

يتطلب تنفيذ الأهداف المشار إليها أعلاه إنشاء جسم تنسيقي بين المبادرات والهيئات المختلفة، يتكون من ممثلين وممثلات لكافة القوى المدنية، ويتفقون على آليات عمل مشتركة للقيام بالمهام التالية:

1. يتم وضع تصور متكامل للعمل المشترك يستند إلى مبادئ التشاركية والشفافية والشمول والملكية الوطنية، وتحديد أجندة لمشاركة المدنيين في مفاوضات وقف إطلاق النار والعملية السلمية والسياسية.

2. يتم تنسيق التواصل مع الجهات الإقليمية والدولية الداعمة للسودان، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيقاد وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الدول الداعمة للسودان، من أجل إنهاء الحرب وتحقيق الانتقال المدني الديمقراطي، وذلك في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والقانونية ومجالات حقوق الإنسان والأمن والاقتصاد والإعلام والمجالات الأكاديمية والبحثية. يجب ضمان المشاركة العادلة والفعالة للمرأة وفقاً لمقررات مجلس الأمن لأوضاع المرأة في السلام والأمن وفقا لقرار المجلس ١٣٢٥ والقرارات ذات الصلة.

3. يجب تنسيق تمثيل المدنيين في مفاوضات وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام وأي مفاوضات مستقبلية لتحقيق الانتقال المدني الديمقراطي، بما في ذلك إدماج النساء وتضمين منظور النوع الاجتماعي في الاتفاقيات الناتجة عنها.

4. في حال استمرار الحرب لفترة طويلة، يجب تنسيق تشكيل سلطة انتقالية تنفيذية تضم نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من النساء والشباب، تكون مسؤولة عن إدارة البلاد ونقل صوت السودانيين للعالم، ويجب دراسة جوانب هذا الاقتراح وكيفية تنفيذه، والتوصل إلى اتفاق حوله.

خاتمة

في الاجتماع الذي عقد في يوم 13 يوليو و الذي استمر من الساعة الثامنة و حتي الحادية عشرة بتوقيت السودان، و الذي تبني فيه الموقعون هذه الوثيقة كمرجعية للعمل المشترك و التنسيق، تم التأمين من قبل كل الحضور، و مجملهم 91 ممثل للاجسام الموقعة، علي أن تترك الوثيقة مفتوحة للراغبين في الانضمام الي هذا العمل المشترك بحيث يكون هنالك حق للمجموعات بتقدرم مقترحات عملية للتعديل و الاضافة و الحذف حسب ما تقتضي الضرورة و حسب المتغيرات علي الأرض، و يمكن تقديم هذه المقترحات لاجتماع جامع للقوي المدنية التي وقعت علي هذه الوثيقة لاجراء هذه التعديلات.